

**رئيس الحزب****في تصريح حول التهديدات التركية الأخيرة  
باجتياح إقليم كردستان العراق**

**حول تهديدات الجيش التركي الأخيرة باجتياح إقليم كردستان العراق عسكرياً وأمنياً بذرائع واهية وهي ملحقاً مقاتلي حزب العمال الكردستاني (pkk).**

أدلى رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا "يكي تي" الأستاذ إسماعيل عمر بالتصريح التالي الى الكاتب والإعلامي الكردي حسين أحمد:

(إن التحشيدات العسكرية التركية على الحدود مع كردستان العراق وتهديداتها بالتوغل في أراضي كردستان العراق تحت حجج وذرائع واهية ستضر بدون شك بعلاقات حسن الحوار بين الدولتين (عراق - تركيا) وتخالف قواعد القانون الدولي وتعتبر تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي العراقي، وهي بالتأكيد أعمال عدوانية تمس السيادة العراقية التي فرط بها أصلاً نظام صدام حسين الدموي المقيور، كما وان هذه الأعمال والتحشيدات العسكرية التركية ستزيد التوتر في المنطقة وتعقد الأوضاع أكثر مما هي عليه وتؤثر سلباً على الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

وان إصرار الحكومة التركية على التوغل في أراضي كردستان العراق لا يهدف للعمل من أجل مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني فحسب، وإنما لتحجيم وتقويض التجربة الفنية لشعب ولحكومة إقليم كردستان، وأيضاً زعزعة أمن واستقرار إقليم كردستان، بغية إيقاف التحولات الجارية نحو التقدم والتطور في كافة الميادين، وهذا بالتأكيد يشجع دولاً أخرى للتدخل لتنفيذ أجندتها الخاصة، لذلك فإن اعتماد الحكمة والمنطق لمعالجة مسألة حزب العمال الكردستاني هو اللجوء إلى طاولة المفاوضات وإتباع أسلوب الحوار الهادئ حقناً للدماء وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم...)

**وتصريح آخر لرئيس الحزب  
حول التجمع الذي حصل في القامشلي:**

(كان سلمياً بغض النظر عن منظمي هذا التجمع، لأنه تعبير عن الرأي واحتجاج على تصرفات الحكومة التركية على الحدود العراقية وتهديدها لإقليم كردستان، لذلك فاستخدام السلاح والتعامل بالقوة مع التجمع هو استرخاض لدم المواطن واستهتار بالرأي وحرية التعبير، حيث أن التجمعات السلمية يجب التعامل معها بالوسائل التي تحمي المواطنين.

إننا ندين هذا العمل الإجرامي اللامسؤول، ونطالب بمحاسبة المسؤولين عن استخدام الرصاص الحي والاعتداء على المواطنين العزل). **ترجمة عن الكردية**

ويمكن فهم هذه الحقيقة من خلال الكيفية التي استرخصت بها تلك القوى دماء المواطنين الكرد، في الوقت الذي كان فيه بالإمكان التعامل مع ذلك التجمع السلمي بوسائل أخرى سلمية، لكن تلك الرسالة لا تنفي الدوافع الأخرى لتلك الجريمة، والتي منها النيل من إرادة النضال المتصاعدة في الساحة الوطنية الكردية وإرهاب كل المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتغيير...

لكن ما يجب أن يدركه الجانبان في سوريا وتركيا أن إيهام الرأي العام في البلدين بوجود خطر كردي مشترك لا يمكن أن يدوم طويلاً ولن تصمد هذه المحاولات اليائسة أمام إرادة التغيير الديمقراطي السلمي في سوريا، وأمام ضرورة تطبيق الإصلاحات الدستورية والديمقراطية اللازمة كشرط في طريق الالتزام بمعايير كوبنهاغن اللازمة لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والكفيلة بتقليص دور المؤسسة العسكرية وإنهاء تدخلاتها في الحياة السياسية. وأن القضية الكردية في البلدين، ومع الخصوصية التي تكتسبها في كل منهما، لن تنتهي بموجب اتفاق أممي أو سياسة قمعية، هنا وهناك، لأنها قضية تهم ملايين الأكراد الذين يريدون العيش بسلام مع جيرانهم من الشعوب الأخرى بعيداً عن التمييز القومي الذي طال أمده، متحررين من الظلم الذي لا بد من نهاية حتمية لطغيانه، وأن الوضع الكردي في سوريا بشكل خاص يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، لمزيد من التفهم والاهتمام لمعالجة حالة الاحتقان القائمة أصلاً، والتي تعود أسبابها لسياسة القهر والاستبداد والحرمان المثبتة، مثلما تعود لسياسة المعايير المزدوجة التي أنقذتها الشوفينية التي عملت في مرحلة سابقة على تحويل أنظار الشعب الكردي في سوريا نحو قضايا كردستانية، وخاصة في كردستان تركيا، التي تعاملت مع قضيتها في إطار الأوراق الضاغطة على تركيا التي توجه لها الآن رسائل سياسية تعبر عن مدى التنسيق معها حيال القضية الكردية، ليس فقط في كردستان تركيا وسوريا، بل كذلك في كردستان العراق التي يشكل بناء الفيدرالية فيها وتمتعها بالاستقرار والأمن وإحاطتها بالأمال على مختلف الصعد والاتجاهات، هاجساً يعكس مخاوف الجانبين من انعكاس تطوراتها الإيجابية على الجوار الكردي..... وهو ما يفسر التهديدات التركية والتبريرات السورية لعدوان عسكري يتخذ من التواجد المسلح لـ PKK غطاءاً لأهداف أبعد، قد تظال كل المنجزات التي تحققت في هذا الجزء الأمن من العراق الفيدرالي المبني بالإرهاب، مثلما تظال عموم القضية الكردية التي تتحرك الآن إلى صدارة الأحداث لتصبح قضية بدايات القرن الحادي والعشرين وإحدى القضايا الأساسية في الشرق الأوسط الجديد.